خلال ندوة أقامها في ديوانه تحت عنوان «مجلس الصوت الواحد»

الدويلة: مسيرات المناطق مرفوضة.. وإذا نجح البرلمان فسنصفق له جميعا

■ تصريحات الغنوشي عن الكويت غير مقبولة ونرفض أي تدخل خارجي في قضايانا

الدويلة متحدثا خلال الندوة

جانب من الحضور

■ حكم «الدستورية» بشرعية المرسوم سيدفع المعارضة لقبول الحكم والاعتراف بشرعية المجلس

■ لابد من البدء في حوار وطني شامل يجمع المؤيدين والمعارضين بعد مرور حكم المحكمة

■ المشاركة في المسيرات المرخصة إيجابي لأنها لا تخلق مصادمات بين المواطنين والأمنيين

كتب مصطفى كامل

اكد النائب السابق مبارك الدويلة ان الحملة الاعلامية المركزة والموجة لاتجاه واحد خلال فترة الانتخابات الماضية هي موجهة وبشكل شرس ضد المقاطعة وكانت تسعى لزيادة اعداد المشاركين للقول ان الانتخابات كانت شرعية والمجلس شرعي وساعدهم في ذلك بعض وسائل الاعلام التي لم تحترم مهنيتها.

واضاف ان الحكومة توجهت للفتاوى من قبل المشايخ لحث الناس للتصويت واستشهدوا بفتاوى شيوخ متوفين.

واشار الدويلة خلال الندوة التي اقامها مساء امس الاول في ديوانه تحت عنوان مجلس الصوت الواحد ماله وما عليه ان تصريح راشد الغنوشي حول الكويت مرفوض جملة وتفصيلا لكونة اتى من خارج الكويت، موضحا ان التصريح حرف من قبل احدى وسائل الاعلام الكويتية وهذا امر ايضا مرفوض وجميع الكويتيين يرفضون التدخل من الخارج او تحريف التصريحات.

واوضح الدويلة ان هناك من حمله هو ومن يمثلة من تيار سياسي نتائج الانتخابات الماضية لكونها اتت بناس ليسوا اكفاء لتمثيل الكويت وبرروا ذلك بمقاطعتنا للانتخابات.

واشار انه لا يلوم على من وجه هذا الاتهام ويرد عليه بالقول ان المقاطعة كانت ولا تزال واجبة لكل من يسعى للحفاظ على الدستور وان الانتخابات بنظر التيارات السياسية واغلب افراد الشعب الكويتي غير دستورية وان المجلس الحالي غير دستوري سواء دخله اشخاص اكفاء او ليسوا اكفاء.

واشار إلى ان المقاطعين للانتخابات لا يتحملون نتائج هذه الانتخابات وفي حال تم التخبط بتشريعات من قبل النواب الحالية فمن اصدر المرسوم هو من يتحمل المسؤولية وسمو الامير سبق وان ذكر انة يتحمل مسؤولية المرسوم وانعكاساته.

واضاف ان هناك من سوّق للمرسوم ولتطبيق نظام الصوت الواحد وقال ان له فوائد كبيرة منها القضاء على الفرعيات وتفعيل دور الاقليات على حساب الاغلبية وانا ارى ان هذه الفوائد لم نرى على ارض الواقع وارجعوا للفترة التي سبقة الانتخابات وعدم وجود فرعيات لم يكن بسبب نظام الصوت الواحد بل جاء بسبب وجود مقاطعة كبيرة من قبل القبائل.

واشار إلى ان نظام الصوت الواحد سيصدر عنه نظام جديد للفرعيات وهو نظام المجاميع للقبيلة الواحدة، مطالبا بجلسة حوار وطني تشمل الجميع من المعارضين والمؤيدين لكن ليس الان بل بعد صدور حكم المحكمة الدستورية الخاص بمرسوم الضرورة.

واضاف ان ظاهرة شراء الاصوات زادت في نظام الصوت الواحد بشهادة عدد كبير من المواطنين ممن اكدوا له ان هناك دوائر كان بيع وشراء الاصوات بها على عينك يا تاجر وهذا يؤكد ان مرسوم الصوت الواحد لم يقضي على ظاهرة شراء الاصوات كما كان يضن من اوصى بوجود المرسوم.

وقال ان المجلس اذا نجح فسوف نصفق له جميعا لكن اول القصيدة كفر فهو أنه بدأ دون ان يكون له شرعية كما انه الاول من نوعه في غياب الكتل فجميع الاعضاء بمثل نفسه والدليل ترشح اكثر من ستة نواب للرئاسة، مضيفا ان هذا المجلس يشهد غيابا كبيرا لاكبر قبائل البلاد وغياب الكتل السياسية البارزة والكتل الاجتماعية وهذا المجلس بصراحة يمثل اشخاصا طارئين على العمل البرلماني اتوا لسد الحاجة في غفلة من الزمن وهذا المجلس مجلس خدمات ولن يكون مجلس انجازات وسيكون بصاما للحكومة ولمشاريعها مهما كانت وهذه وجهة نظري وإن شاء الله سيثبتها الوقت.

واشار الى ان النواب الحاليين سيكونون مناديب في الوزارة وسوف تاتي جلسات بلا نصاب لوجود النواب في الوزارة لتقديم الخدمات. واشار الدويلة ان تاكيد المحكمة الدستورية بقبول شرعية المرسوم سيدفع بالمعارضة لقبول الحكم والاعتراف بشرعية المجلس والانتظار الاربع سنوات المقبلة والترشح من جديد او تقوم المعارضة بإسقاط المجلس سياسيا من خلال اثبات انه مجلس دستوري لكنه لا يفيد البلد واتوقع ان يكون هذا مسلك اغلب التكتلات السياسية.

واوضح ان هناك ضرورة كبيرة لزيارة الحكماء واصحاب التاريخ السياسي من ابناء الشعب الكويتي للامير وان ينقلوا وجهة نظر الشعب الكويتي او اغلب الشعب الكويتي بخطورة هذا المجلس على البلد.

واكد ان مشاركته في مجلس 81 الذي اتي بمرسوم ضرورة جاء بسبب ايمانهم بضرورة تعديل الدوائر في ذلك الوقت لكون التركيبة الاجتماعية للسكان اذ ذاك تستوجب التعديل خصوصا وان التعديل جاء بعد عدة سنوات بعكس ما حدث في الانتخابات الماضية. واشار ان من يحدد اختلاف ذلك المرسوم عن المرسوم المتسبب بالازمة حاليا هي المحكمة الدستورية. واضاف ان هناك حراكا شعبيا سيوقف اي محاولات لوضع تعديلات دستورية تقلص من صلاحيات النواب قد يمارسها النواب الحاليين والدليل الحشود التي خرجت في مسيرات كرامة وطن فلن نقبل باي تقليل من صلاحيات نوابنا خصوصا وان هناك نوابا حاليا سبق وان تقدموا بمشروع قانون بهذا الصدد كان يتعلق بصلاحيات النائب في حال كان ينوي استجواب رئيس الوزراء.

واكد الدويلة رفضه للمسيرات التي اقيمت في المناطق الداخلية على مستوى جميع محافظات الكويت والتي اقامها عدد من الشباب في الفترة الماضية لكونها شهدت تصادمات بين الشعب والقوات الخاصة داعيا الجميع للمشاركة في مسيرات كرامة وطن التي توصل الرسالة لسلطة بشكل الصحيح وان هذه المسيرة لم يقل عدد المشاركين بها كما يروج البعض بل العدد في تزايد وهذا موشر ايجابي.

منوها ان على السلطة عدم التعامل بعنف مع المتظاهرين خصوصا أن البعض منهم من فئة الاحداث وعليها ان تنظر باسباب خروج هؤلاء الاحداث فخروجهم جاء لسبب يجب عليهم معرفتة والتعامل معة بشكل الصحيح.

طالبوا بالابتعاد عن أساليب المحاصصة والترضيات

نواب: الكويت بحاجة إلى وزراء رجال دولة وأصحاب قرار

طالب نواب في مجلس الأمة الجديد بضرورة اختيار وزراء الحكومة بعيدا عن المحاصصة والترضيات السياسية، مؤكدين ان الكويت في الوقت الحالي تحتاج إلى رجال دولة وأصحاب قرار لتحمل المسؤولية.

وشدد النائب د.عبدالحميد دشتي على ان عملية اختيار الوزراء يجب ان تحكمها معايير وضوابط تنسجم مع المرحلة الحالية التي تتطلع فيها البلاد لنهضة تنموية شاملة.

وقال دشتي في تصريح صحافي: سبق وان تمنينا على سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك ان يحسن اختيار وزرائه في هذه المرحلة التي يتطلع فيها الشعب الكويتي للانجازات، فالشعب سئم الشعارات التي دأب البعض على رفعها طيلة المجالس الفائتة دون تحقيق ادنى المطالب التي كان يطالب بها أبناء الكويت.

واضاف دشتي ان الحكومة بتشكيلتها المقبلة لن يكون لديها عذر للتنصل من مسؤولياتها تجاه الكويت، خصوصا في ظل تركيبة المجلس الحالي الذي أعلن غالبيته عن مد يد العون للحكومة المقبلة شريطة ان تكون خالية من عناصر التازيم، موضحا انه لا يوجد لدينا اعتراض على رجوع وزراء الداخلية والخارجية والدفاع طالما سيلتزمون بتوجيهات سمو أمير البلاد.

ولفت ان اعتراضا السابق على أداء سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك كان نتيجة لمحابته كتلة الاغلبية في المجلس الفائت على حساب الاقلية، ولكن بعد اعتراف سموه بهذا الخطأ جعلنا نؤمن بان سموه يحمل نهجا جديدا ينسجم مع المرحلة الحالية، الامر الذي سيدفعنا للتعاون معه لتحقيق الخطط الرامية لتطوير الكويت.

وتابع: ان هذا الكلام لا يعني اننا سنتخلى عن مسؤولياتنا في متابعة ومراقبة أداء الحكومة ومحاسبتها على أي تقصير، فنحن لن نكون اراجوزات أو اباجورات، بل سنكون عن حسن ظن ناخبينا الذين منحونا ثقتهم وعموم اهل الكويت.

وقال: نحن لا نملك في هذه المرحلة سوى التفاؤل والأمل لنثبت لهؤلاء الذين يحاولون تكسير مجاديفنا ان الكويت مليئة بالكفاءات القادرة على تحقيق ما يصبو اليه الوطن والمواطن».

من جانبه، طالب النائب خالد الشطي باختيار وزراء رجال دولة اصحاب قرار لديهم رؤية واضحة، قادرين على تحقيق امال الشعب الكويتي وتطلعاته، بعد ان ادى الشعب الدور المطلوب منه واختار اعضاء مجلسه للفصل التشريعي الرابع عشر.

وقال الشطي في تصريح له «ان حق اختيار الوزراء هو حق مطلق لسمو الرئيس كما ينص الدستور الكويتي نحترمه، لكننا نتمنى عليه ان يبتعد عن اساليب المحاصصة والترضيات التي كانت عنوانا للحكومات الماضية، والتي تسببت في ما وصلنا اليه من تدن في كافة المستويات، وان يشكل حكومة تكنوقراط تضم أصحاب خبرة وكفاءة قادرين على تحقيق التنمية، بعيدا عن عناصر التازيم التي من شانها التسبب في حدوث حالة من الاحتقان بين السلطتين التشريعية والتنفيذية».

وتمنى الشطي على الحكومة ان تتقدم الى المجلس في بداية انعقاده ببرنامج عملها، الذي يجب ان يكون واضحا، وفق وقتا زمنيا محددا، اضافة الى خطة تنمية من شانها تحقيق رغبة سمو الامير بجعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا، وتكون هي خارطة الطريق التي بناء عليها يتم تحديد العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ودعا الشطي الحكومة الى التقدم الى المجلس فور انعقاده كذلك بالاولويات التشريعية المطلوب اقرارها لتنفيذ برنامج عملها، حتى يوليها المجلس اهمية خاصة بجانب اولويات النواب التشريعية ويشرع في اقرارها. وشدد الشطي على انه لا مكان للكراهية في مجتمع البر والبحر الكويتي، فاليدوهم درع الوطن، والحضر سورها المنيع، وبين الدرع والسور قلب ينبض بحب الكويت، وينتظرنا الكثير من العمل، والشعب يترقب الإنجازات، وسنضرب مثلاً رائعاً في هذا المجلس الذي جاء بارادة شعبية للوحدة الوطنية.

وابدى الشطي استغرابه من الأصوات التي تنطلق وتتحدث في الكواليس من مذهبها وطائفتها، ثم تتنكر في العلن وتناقض نفسها في ظاهر خطابها، مشددا على ان مثل هذه الاصوات لن تبني وطنا، فكم سيكون جميلا لو تحركنا كنواب شيعة لحقائب وزارية يتولاها شخصيات سنية، ويرشح النواب الليبراليين والإسلاميين السنة شخصيات شيعية؟

واكد الشطي ان بناء الكويت الجديدة يتطلب جدية وشفافية تتجاوز الصفقات السياسية بين التيارات السياسية، لاسيما وان صاحب السمو يريد المجلس حقيقيا وليس صوريا.

واختتم الشطي قائلا: لقد اصبحت مسؤولية تحقيق الانجازات الان على عاتق السلطتين التشريعية والتنفيذية، بعد ان وضع صاحب السمو البلاد على المسار الصحيح، وقام الناخبون بتلبية نداء سمو الامير واختاروا ممثليهم في مجلس الامة عبر انتخابات اتسمت بالشفافية والنزاهة بشهادة الجميع.

خالد الشطي

■ الشطي: على السلطة التنفيذية تقديم برنامج عملها مع انطلاق دور الانعقاد

عبدالحميد دشتي

المعيوف لوزير الداخلية: معالجة ملف التجنيس بحزم أو انتظار الأسوأ

اكد النائب عبدالله المعيوف انه سيفتح ملف التجنيس في اول جلسة يعقدها مجلس الامة لمعالجة ما شاب هذا الملف من تبعات اصبحت تهدد امن واستقرار الكويت.

وطالب المعيوف في تصريح صحافي وزير الداخلية في الحكومة المقبلة تحمل مسؤولياته ووضع حد لاعمال الفوضى والشغب التي تجرى في المناطق السكنية وتهدد سلامة المواطنين وتعرض حياتهم وممتلكاتهم للخطر متوقعا ان تزداد وتيرة العنف خلال الفترة المقبلة في ظل تراخي قبضة القانون.

عبدالله المعيوف

وقال ان المواطن يستطيع ان يعبر عن رايه من خلال المسيرات المرخصة حيث يتولى رجال الامن تنظيم المسيرة وحمايتها وتامين الطرق لها « اما مسيرات العنف والتخريب فان وزير الداخلية مطالب بتجهيز كشوف المتجنسين الذين يشاركون في هذه الاعمال التي تهدد سلامة الوطن وتحث على الفوضى ومواجهة رجال الامن، لان هؤلاء لا يستحقون الجنسية بعد ان اصبحوا يشكلون خطرا على البلاد لما يقومون به من اغلاق للطرق واستهداف لرجال الامن والدوريات مشيرا الى ان قيام المخربين باشعال الاطارات واستخدام المولوتوف ورميها على القوات الخاصة ورجال الأمن ما هي الا بالون اختبار ومقدمة لما هو اسوا ان لم يعالج ملف التجنيس بحزم ووفقا للقانون.

واضاف ان ما تشهده البلاد هذه الايام سابقة خطيرة لم نشهدها من قبل مطالبا بمحاسبة كل المخالفين للقانون وتقديمهم للعدالة واستبعاد «البدون» الذين شاركوا باعمال العنف والمسيرات غير القانونية من كشوف التجنيس.

الحريجي: على السلطتين العمل على دفع عجلة التنمية

اكد النائب سعود الحريجي على التزامه ببرامجه الانتخابي الذي اعلن عنه خلال حملته الانتخابية والذي تتصدره الكثير من الاولويات وفي مقدمتها قضية المرأة وضرورة مساواة القرض الاسكاني للمرأة بالقرض الاسكاني المخصص للرجل فضلا عن صرف راتب لربة البيت تقديرا لدورها في تربية الابناء.

وشدد الحريجي في تصريح صحافي على اهمية الاصلاح في مختلف المجالات السياسية والتعليمية والصحية والخدماتية، مشيرا الى اهمية انشاء جامعات حكومية جديدة لخدمة المناطق الخارجية ولتخفيف الكثافة الطلابية في المناطق الداخلية والتي من شأنها تخفيف الازدحام المروري وتسهيل حركة السير من والى العاصمة والمحافظات الداخلية.

وأهاب الحريجي بالحكومة والمجلس معاً العمل على دفع عجلة التنمية والبدء فوراً في تنفيذ المشاريع الكبرى المعطلة والتي لم يبت فيها حتى الان، لافتاً بان تلك المشاريع تتضمن العديد من المشاريع الخدماتية التي من شانها تنقل الكويت الى مصاف الدول المتقدمة وفي طليعتها المشاريع الصحية.

عسكري يدعو الخالد والجراح لعدم إنهاء خدمات العسكريين بدعوى تقدمهم في السن

عسكر العنزي

دعا النائب عسكر العنزي نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع الشيخ أحمد الخالد الصباح ورئيس الأركان العامة للجيش الفريق خالد الجراح الصباح لضرورة إنصاف عدد كبير من العسكريين البدون والخليجيين ممن تجاوزوا السن القانوني بمقاييس الجيش، وهو سن ما فوق الـ55 عاما.

وطالب عسكر في تصريح صحافي، كلا من الخالد والجراح، بالتجديد تلقائيا لهذه الفئة التي خدمت العلم الكويتي بإخلاص، وعدم إنهاء خدماتها في المؤسسة العسكرية قبل بلوغهم الـ60 عاما كما هو معمول به سابقا.

واضاف انه من غير المعقول بأن يقوم الجيش بإصدار قرار إنهاء خدمات عدد كبير من العسكريين البدون والخليجيين وذلك بسبب تجاوزهم السن القانوني علما بأن السن القانوني لإنهاء الخدمة في المؤسسة العسكرية هو 60 عاما حيث ان الذين تم إنهاء خدماتهم لم يكملوا السن القانوني المذكور، واستغرب من الإجراءات التي تقوم بها هيئة الخدمات الطبية للعسكريين البدون والخليجيين الذين يرغبون بالتجديد وذلك من خلال الفحص الطبي الذي يعمل لهم وكأنهم عسكريين جدد عند إلتحاقهم في السلك العسكري، وتمنى عسكر من وزير الدفاع، ورئيس الاركان وقف هذا القرار المجحف بحق اخوانهم من العسكريين، وذلك تكريما لخدماتهم الجليلة التي قدموها للكويت طيلة سنوات إلتحاقهم في شرف الخدمة العسكرية والتي مضى عليها اكثر من 30 و40 عاما ومنهم من شارك في حرب تحرير الكويت ومنهم من أسر ابان الغزو الغاشم، وهو يدافع عن العلم والوطن تحت راية الله والوطن والامير، وأعرب النائب عسكر عن امله بالتراجع عن هذا القرار «حيث ان هؤلاء العسكريين يعولون عددا كبيرا من الأسر، ولديهم العديد من الالتزامات العائلية، ومن المفترض تقدير ظروفهم الإنسانية».

بلدية الكويت
إدارة المناقصات والعقود - قسم الممارسات
إعلان رقم 2012/111
بشأن طرح الممارسة رقم2013/2012/16
توريد وتركيب عدد (2) ماكينة ألية لحفظ الملفات

تعلن بلدية الكويت عن طرح الممارسة رقم 2013/2012/16 توريد وتركيب عدد (2) ماكينة ألية لحفظ الملفات طبقا للشروط والمواصفات العامة والخاصة الواردة في وثائق الممارسة المذكوره أعلاه والتي يمكن الحصول عليها من إدارة المناقصات والعقود / مراقبة المشتريات / مبنى البلدية الرئيسي المبنى الأوسط الدور الرابع وذلك مقابل طوابع مالية بقيمة 20 دك (عشرون ديناراً فقط لا غير) غير قابلة للرد.

علما بأن آخر موعد لإيداع العطاءات في الصندوق المخصص بإدارة المناقصات والعقود بالبلدية الرئيسية - مبنى الوبر - الدور السابع هو في تمام الساعه الثانية عشر من ظهر يوم الأثنين الموافق 12/24 /2012 م للإستفسار تليفون 2240044 وتسري العطاءات لمدة (90) تسعون يوما من تاريخ فتح الظاريف الخاصة بها . وتبلغ قيمة الكفالة الأولية هي 2% (أثنان بالمائة) من قيمة العطاء في صورة شيك مصدق أو كفالة مصرفية لصالح بلدية الكويت سارية طوال سريان العطاء علما بأن هذه الممارسة غير قابلة للتجزئة

مدير عام البلدية